

ورشة عمل بناء القدرات

لدعم إعداد إستراتيجية الحد من الفقر

متابعة: كمال يوسف عبدالله - ادارة البحوث

انعقدت هذه الورشة بقاعة الصادقة - الخرطوم - فى الفترة 28/فبراير - 2 /مارس 2005م، والتي أقامتها منظمة العمل الدولية " مكتب شمال افريقيا بالقاهرة " برعاية وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، ووزارة العمل والاصلاح الادارى ووزارة الرعاية الاجتماعية.

فى البدء استعرضت الورشة عن مقدمة عامة مع امثله من مختلف انحاء العالم بشأن إستراتيجيات منظمة العمل الدولية للحد من الفقر مع عرض لخريطة الفقراء التى وضعها فريق السياسات الوطنية فى منظمة العمل الدولية وعرض لتقرير المدير العام عن " العمل سبيلاً للخلاص من الفقر" وتناولت المشاكل الناتجة عن الاصلاح الهيكلى للاقتصاد السودانى واستراتيجية الحد من الفقر التى تعدها حكومة السودان وهى ورقة سيادية تشتمل على استراتيجية الحد من الفقر لمدة عامين وما يمكن أن تقدمه منظمة العمل الدولية لمساعدة السودان، وذلك عن طريق تحديد المشاكل شيوعاً تتمثل فى برامج الاصلاح الهيكلى التى بدأت فى اواخر السبعينات من القرن الماضى ، وواجهت الدول النامية ارتفاعاً فى الاسعار والصرف غير المحدود فى الميزان التجارى مما أدى الى إختلالات فى العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية ، ثم جاءت سياسة الاصلاح وبرامج الهيكلة - وذلك لتقليل الانفاق وزيادة المدخلات عن طريق الضرائب والتضييق على الاستيراد ورفع الصادرات ، وأدت هذه السياسات الى ارتفاع التضخم ولم تنجح فى توليد معدلات نمو ايجابية كما تم تقلص حدة الفقر مما حدا بالدول الى اللجوء الى مؤسسات برتودز وغيرها من المانحين . وتعتبر استراتيجية الحد من الفقر منطقاً مهماً فى مواجهة سياسة الإصلاح الهيكلى وخاصة لمثل حكومة السودان وذلك للآتى:-

1 / إن سياسات الاصلاح الهيكلى لم تؤدى الى نمو بصورة جيدة.

2 / الدخول متدنية ومعدلات الفقر مرتفعة.

فى العام 1997 استخدمت المسوحات المنزلية لقياس معدل الفقر وأثبتت أن مستوى الفقر اوضح أن 50% من السكان يقعون تحت خط الفقر وهو ذلك الخط الذى يقوم على الاساسيات الضرورية للحياة. بالاضافة الى المتطلبات الاساسية كالطاقة والسكن والطعام والصحة والتعليم. ويشار الى ان تقديرات 1987 خلال فترة الاصلاح الاقتصادى لم تقم على المسوحات. وستجرى مسوحات أخرى فى عامه 2006 وهنالك بعض المؤشرات تدل على ارتفاع حدة الفقر فى الاقاليم وأن الدخل الفردى يبلغ 100 دولار فى العربى 160 دولار فى الجنوب وفى الشرق اقل من ذلك مما يعنى ارتفاع حدة الفقر . ومما يجدر

ذكره ان سياسات الحد من الفقر اعدت استراتيجية مرحلية فى العامين 2003، 2004 و جاءت فى الوقت المناسب وأعتطها الحكومة اولوية قصوى مما أدى الى تقليص المديونية الخارجية ، وقد خلصت الى أن هنالك عدة عوامل أدت الى إرتفاع حدة الفقر وهى :-

- 1/ النذاعات وأثرها المدمرة.
 - 2/ المشاكل المتعلقة بالاجئين.
 - 3/ عدم وجود ارتباطات بين الجنوب والشمال مما أدى الى إعاقه التنمية .
 - 4/ برامج الاصلاح الهيكلى.
 - 5/ فشل المواسم الزراعية فى بعض المواسم.
 - 6/ تركيز الاقتصاد على الاكتفاء الذاتى وعدم التوجه نحو التصدير.
- وركزت الورقة على ضرورة وجود إستراتيجية ترمى الى الآتى :-
- 1/ زيادة الانتاجية فى الزراعة.
 - 2/ إتباع سياسة اللامركزية وتوزيع التنمية على الولايات.
 - 3/ إيجاد آليات لاصلاح فترة ما بعد النزاع.

ويلاحظ انه وعلى الرغم من شمولية وثيقة الحد من الفقر فإن هناك مشكلة التشغيل إذ لا بد من خلق فرص عمل- مصادر دخل بمساهمة منظمة العمل الدولية كما أن هنالك حماية او شبكة ضمان للعاملين، والمنظمة تعتبر أن الفقراء يزداد فقرهم لان ظروف اعمالهم لا تسمح لهم بالانتقال من خط الفقر لصعوبتها وقلة عائدها وخطورتها وتدنى إنتاجيتهم بالاضافة الى عدم وجود الحماية الاجتماعية خاصة بعد التقاعد. وهذا ما تسمية المنظمة بالعمل اللائق - أى وجود عمل محترم ذو عائده مجزى .. و لتهيئة بيئة العمل تسعى المنظمة الى زيادة المهارات وتوفير الحماية وحفظ الحقوق للجميع نساء ورجال وأطفال.

تناولت الورقة حالات بعض الدول المشابهة للسودان وهى :-

- 1- اثيوبيا : وكان مستوى الفقر حوالى 50% حيث كانت تواجهها مشكلة الاعتماد على تصدير محصول واحد فقط وهو البن.
- 2- فيتنام : وهى عكس السودان حيث يوجد بها نمو اقتصادى ولكن مستوى الفقر يمثل السودان.
- 3- تنزانيا : وهى شبيهة للسودان، اذ أنه وعلى الرغم من وجود استراتيجية للحد من الفقر ولكن مستوياته ظلت عالية.

4- باكستان : ويعتبر معدل النمو فيها متدنى ومستويات الفقر عالية. ومن ابرز التحديات التى تواجه السودان كتابة استراتيجية للحد من الفقر، المسوحات التى تعرف الفقراء من حيث العدد والتوزيع. كما قدمت ورقة أخرى تناولت الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر 2004 - 2006 ، حيث اوضحت أن هنالك لجنة كونت بقرار جمهورى يرأسها وزير المالية وهى عبارة عن لجنة فنية ونقاط ارتكاز فى الولايات تساعد على لجان فنية بمرسوم دستورى برئاسة الوالى المعنى والوزراء المختصين. وهذه الاستراتيجية تعتبر شرط اساسى حتى تدخل الدول ضمن تصنيف الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC's مما ساعدها فى إستقطاب العون الخارجى، وأمنت الورقة على صعوبة الحصول على المعلومات حيث ان آخر مسح عن الفقر أجرى فى سنة 1978 وآخر تعداد سكانى كان فى عام 1993 ، كما تم تكوين لجنة لمعرفة مستوى الفقر وتوزيعه وعملت دراسات تقديرية أعطت صورة مقبولة نوعاً ما عن مستوى الفقر، وتوصلت الى الآتى:-

- 1- تزايد نسبة الفقر فى السودان.
 - 2- ارتفاع معدل نمو الفقر الريفى عن الحضرى
 - 3- تقارب نسب الفقر بين الولايات.
- ورجعت الورقة اسباب ارتفاع معدلات الفقر الى الآتى :-
- 1- الانحياز للحضر وتركيز التنمية فيه.
 - 2- الحرب التى كانت دائرة فى الجنوب
 - 3- ضعف مقومات الانتاج.
 - 4- ضعف الاطر المؤسسى والقانونية.
 - 5- العوامل الطبيعية.

وأيضاً تطرقت الورقة الى الاحتياطات العاجلة التى تتطلبها مرحلة السلام، وأجملها فى الخطوات التالية :

- 1- توطين اللاجئين
- 2- ازالة الالغام.
- 3- معالجة قضايا الفئات الخاصة كالمفصولين من الخدمة وغيرهم .
- 4- اعلان ونشر ثقافة السلام.
- 5- تأهيل الخدمات الاجتماعية.

بالإضافة الى الاستمرار فى تنفيذ السياسة النقدية الصارمة واصلاح الجهاز المصرفى وعمل المسوحات اللازمة مثل : ميزانية الاسرة، التعداد السكانى ، المسح الزراعى ... الخ.
وأوضحت الورقة ان العمل جارى حالياً فى وضع استراتيجية واحدة للشمال ومثلها للجنوب وأبدى بنك التنمية الافريقى موافقته لتقديم العون الفنى والمساعدة فى وضع استراتيجية الحد من الفقر . كما قدمت ورقة اخرى تناولت ما هى المشروعات الصغيرة والتحدى الذى يواجه منظمة العمل الدولية فى إيجاد فرص عمل للملايين من البشر الذين يبحثون بصورة جادة ، كما تناولت التحديات التى تواجه هذه المشروعات فى الوقت الحالى وهى:-

- 1- إيجاد فرص عمل خاصة والاقتصاد يمر بمرحلة الخصخصة.
 - 2- فقدان التوازن فى سوق العمل.
 - 3- الاقتصاد الغير رسمى.
 - 4- المنافسة الخارجية حيث لا بد من تقوية الصادرات والحد من الواردات والتصدى للواردات غير الرسمية المتفشية فى العالم العربى.
 - 5- التكنولوجيا الحديثة.
 - 6- المعلومات الموجودة فى سوق العمل : حيث انها إما غير متوفرة او غير صحيحة أو غير مرغوب فيها من صاحب المشروع.
 - 7- الخصخصة.
 - 8- عدم توازن التنمية الريفية.
 - 9- محدودية مؤسسات الدعم الخاصة والتى تساعد صغر المستثمرين فى دراسات الجدوى وغيرها.
 - 10- الفئات الضعيفة.
 - 11- التدريب والتدريب المهنى للمستثمر والعمالة.
 - 12- احجام البنوك عن تمويل المشروعات الصغيرة.
- وفترضت الورقة بعض الحلول لمواجهة هذه التحديات تمثلت فى الآتى :-
- 1- نقل التجارب عبر الاقطار.
 - 2- الاهتمام بالاقتصاد الغير رسمى وإدراج المرأة فى المشروعات الصغيرة.
 - 3- فض المشروعات للدخول فى مجال تبادل الخبرات وإنشاء الاتحادات التى تمثلها.
 - 4- إنشاء مؤسسات الدعم وفتح مكاتب التدريب والاستشارات .
 - 5- حل مشكلة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة.